الأمم المتحدة

DP/FPA/OPS/2017/1

Distr.: General
24 July 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧

٥-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نيويورك

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة

موجز

يواصل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إظهارَ التزامهم بالشراء المشترك، إذ يقومون بالمبادرات والأنشطة وبدعمها والمشاركة فيها على الصعيد العالميّ بحثاً عن المنافع والفرص التي أدت إلى تعزيز ممارسات الشراء، وزيادة فعالية العمليات، وخفض التكاليف لجميع المنظمات المشاركة.

ومنذ صدور التقرير عن هذه المشاريع لعام ٢٠١٦، واصلت هذه المنظمات توسيع وتعزيز متطلبات الإبلاغ الداخلية، مما أدى إلى القدرة على تقديم مزيد من المعلومات والتحليلات الكمية عن الشراء المشترك. ويشمل الإبلاغ معلومات تفصيلية عن تنوّع وطبيعة عمليات الشراء المشتركة في المنظمات الثلاث، مما يؤكد من جديد قيمة مبادرة المنظمات المشاركة والتزامها.

ويعرض هذا التقرير الاستنتاجات والنتائج الرئيسية المستخلصة من أعمال الشراء المشتركة التي جرت في عام ٢٠١٦، ويسلط الضوء على المبادرات الجاري تنفيذها في عام ٢٠١٧.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علماً بهذا التقرير والتعليق على أنشطة الشراء المشتركة المنجزة في عام ٢٠١٦، فضلاً عن الأنشطة الجارية في عام ٢٠١٧.

070817 020817 17-12545 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أصبحت مبادرات الشراء المشتركة، منذ عام ٢٠١١، جزءا من وحدات المشتريات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وفي عام ٢٠١٦، واصلت المنظمات الثلاث إظهار التزامها بالقيام بهذه الأنشطة من أجل مواءمة الممارسات التجارية وتحسين فعالية وكفاءة الشراء في الأمم المتحدة.

٢ – ورغم أن الكثير من العقود الكبيرة يُعَدّ في المقارّ، فقد ازداد التركيز على التعاون على المستوى القُطري. وتركز أنشطة الشراء المشتركة على الصعيد القطري – الجلية في أكثر من ٣٠ بلداً من البلدان التي أخذت بمبادرة ''توحيد الأداء'' – على بناء القدرات، وتنسيق السياسات، والخدمات الاستشارية، والأدوات بغية تسهيل العمليات المشتركة وتحقيق النتائج.

٣ – وتجري عمليات الشراء المشتركة من خلال عدد من المبادرات والأنشطة، التي تشتمل على:

(أ) الاستخدام المتزايد للاتفاقات أو العقود القائمة التي تخص منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة (نهج ''التعاضد'')؛

(ب) إبرام واستخدام اتفاقات مشتركة طويلة الأجل على نهج ''الوكالة الرائدة''؛

(ج) استخدام خدمات الشراء التي تخص منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو الشراء من هذه المنظمات؛

(د) أشكال أخرى من التعاون الرسمي مع شركاء الأمم المتحدة من خلال أحد الأمرين التاليين:

'١' المشاركة في وحدة شراء مشتركة؛

'٢' أنشطة الشراء مشتركة مع منظمات أخرى (تبادل المواصفات، مثلاً).

٤ – وتخفِّض الوفوراتُ المتأتية من مبادرات الشراء المشتركة تكاليفَ المشاريع، إما بطريقة مباشرة من خلال تحقيق وفورات ملموسة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تجنّب التكاليف. ويتأتّى تحقيق الوفورات وتخفيض التكاليف نتيجة للعوامل التالية:

(أ) زيادة استثمار القيمة مقابل المال من خلال تحسين التخطيط وتجميع الاحتياجات والحصول على تخفيضات وتحسين القدرة على التفاوض؛

(ب) تحسين التنسيق والاتساق والتخطيط في مختلف المنظمات؛

(ج) تخفيض تكاليف العمليات والمعاملات الموازية؛

(د) تحسين العلاقات مع الموردين؛

(هـ) تحسين إدارة مخاطر الشراء؛

(و) ترويج مفهوم ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' لدى القطاع الخاص؛

(ز) تبادل التجارب والمعلومات والخبرات والدروس المتعلقة بالشراء[(١)].

(١) *Harmonizing UN Procurement: Common UN Procurement at the Country Level*, High-level Committee on Management, Procurement Network Working Group on Harmonization, Version 3.1. March 2015.

ويمكن إعادة تخصيص الوفورات، عند الاقتضاء، لأعمال المشاريع أو الأنشطة البرنامجية. ومعنى ذلك زيادة الدعم المقدَّم لتنفيذ المشاريع والبرامج على قدر تحقُّق الوفورات.

٥ - ومنذ بدء المبادرة، أدت عمليات الشراء المشتركة بين الوكالات إلى تحقيق وفورات كبيرة ومجموعة من المنافع الأخرى على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وعلى النحو المبين في الفروع التالية، تجري حاليا أنشطة مختلفة في مجال الشراء المشترك على خلفية المشاريع الإضافية المقررة لعام ٢٠١٧، بما في ذلك عملية الشراء التعاونية الجارية للمركبات في إطار ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تقدَّر قيمتها السنوية بمبلغ ٦٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات للمركبات الخفيفة و ٢٠ مليون دولار آخر سنويا لقطع الغيار وخدمات الدعم. وتجسد هذه المبادرات القيادة والمشاركة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد أُبرزت أدناه بعض الإنجازات الرئيسية.

ثانيا - المعالم البارزة في أنشطة الشراء المشترك لعام ٢٠١٦

٦ - في عام ٢٠١٦، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عما مجموعه ٥٤٤ من المبادرات والأنشطة المضطلع بها عالمياً في سياق الشراء المشترك. وهذا يستثنى البيانات المتعلقة بالوكالات الأخرى التي تستخدم البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع باعتبارها جهات بائعة (على النحو الوارد في التقرير الإحصائي السنوي بشأن مشتريات الأمم المتحدة). ويرد في الجدول ١ أدناه حصة كل واحدة من المنظمات الثلاث من المبادرات والأنشطة التي أبلغت عنها.

الجدول ١

أنشطة الشراء المشترك المبلّغ عنها في عام ٢٠١٦[٢]

الوكالة	*عدد المبادرات/النسبة المئوية من المجموع*
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٦,٣/١٤٣ في المائة
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٠,٢/١١٠ في المائة
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٥٣,٥/٢٩١ في المائة
المجموع	**٥٤٤ مبادرة ونشاطاً**

٧ - يبين الشكل ١ أدناه بالتفصيل المبادرات والأنشطة التي نفذها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع في عام ٢٠١٦، حسب أربعة أنواع من الشراء المشترك. ويمثل استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل القائمة لمنظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة (نهج ''التعاضد'') معظم الشراء المشترك (٥٢ في المائة) في عام ٢٠١٦.

(٢) يعزى الفرق في حجم أنشطة الشراء المشتركة المبلَّغ عنها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ إلى الطابع الدوري لمقتضيات الشراء وعمليات الشراء المشتركة ''غير المتكررة''.

الشكل ١

مبادرات الشراء المشتركة، لعام ٢٠١٦، حسب نوع النشاط والمبادرة

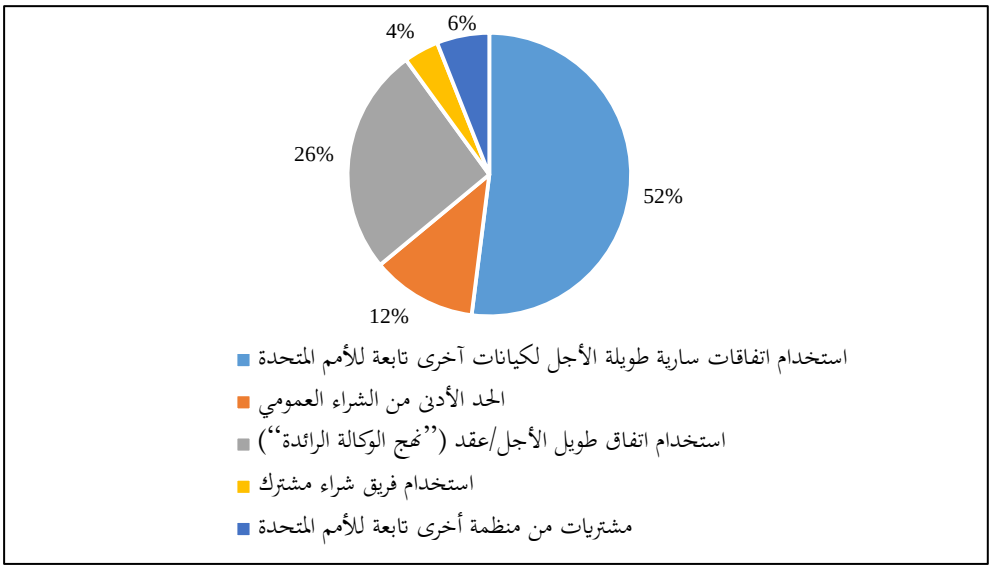

الأصناف التي شملتها مبادرات التعاون

٨ - في عام ٢٠١٦، شملت مبادرات وأنشطة الشراء المشتركة المبلَّغ عنها ٤٢ صنفاً من أصل مجموع ممكن قدره ٥٧[٣] صنفاً رفيع المستوى من السلع والخدمات، مما يبيّن أن أنشطة الشراء المشتركة تُستخدَم على نطاق واسع في مختلف أصناف عمليات الشراء التي تقوم بها المنظمات الثلاث. ويبيّن الشكل ٢ أدناه أن نحو ثلاثة أرباع هذه المبادرات والأنشطة المشتركة تخص السلع والخدمات المشتراة مباشرة لأجل البرامج والمشاريع.

الشكل ٢

طبيعة أنشطة الشراء المشترك في عام ٢٠١٦

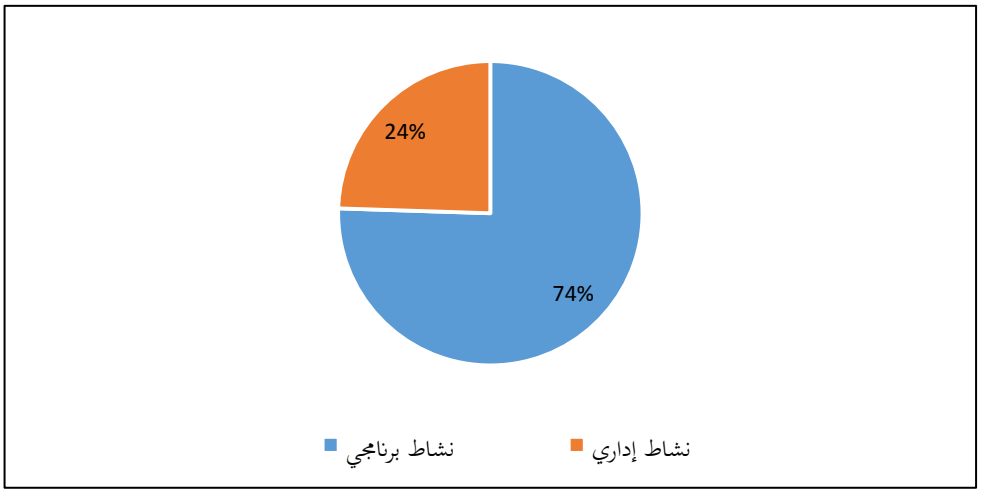

(٣) تستند إلى المستوى القطاعي في مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات، الذي يتألف من ٥٧ قطاعا صنفياً.

٩ - يبين الجدول ٢ أهمّ ١٠ أصناف من السلع والخدمات في المبادرات والأنشطة التي نُفِّذت، مما يدلّ على تنوع الشراء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٦.

الجدول ٢

أهمّ ١٠ أصناف من أنشطة الشراء المشتركة، ٢٠١٦

بيان الصنف (مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات - مستوى الفئة)	*الحجم في عام ٢٠١٦ (النسبة المئوية)*
تكنولوجيا المعلومات والبث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية	١٢,٥ في المائة
خدمات السفر والأغذية والسكن والترفيه	١١,٣ في المائة
المعدات والملحقات واللوازم الطبية	١٠,٤ في المائة
العقاقير والمستحضرات الصيدلانية	٩,٦ في المائة
المركبات الآلية والملحقات والمكوّنات	٧,٩ في المائة
خدمات النقل والتخزين والبريد	٧,٣ في المائة
خدمات أخصائيي الإدارة والأعمال والخدمات الإدارية	٦,٧ في المائة
المعدات واللوازم والملحقات المكتبية	٦,٣ في المائة
الخدمات الهندسية والبحثية والخدمات القائمة على التكنولوجيا	٦,١ في المائة
خدمات الأمن والسلامة	٥,٨ في المائة
أصناف أخرى	١٦,١ في المائة

المنافع المبلّغ عنها المكتسبة من عمليات الشراء المشتركة

١٠ - كما هو موضح سابقاً، هناك عدد من المنافع التي يمكن جنيها من مبادرات وأنشطة الشراء المشتركة. وفي عام ٢٠١٦، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تفاصيل أنواع المنافع المكتسَبة من عمليات الشراء المشتركة والمبيَّنة في الشكل ٣ أدناه.

الشكل ٣

حصة أنواع المنافع المبلَّغ عنها في عام ٢٠١٦

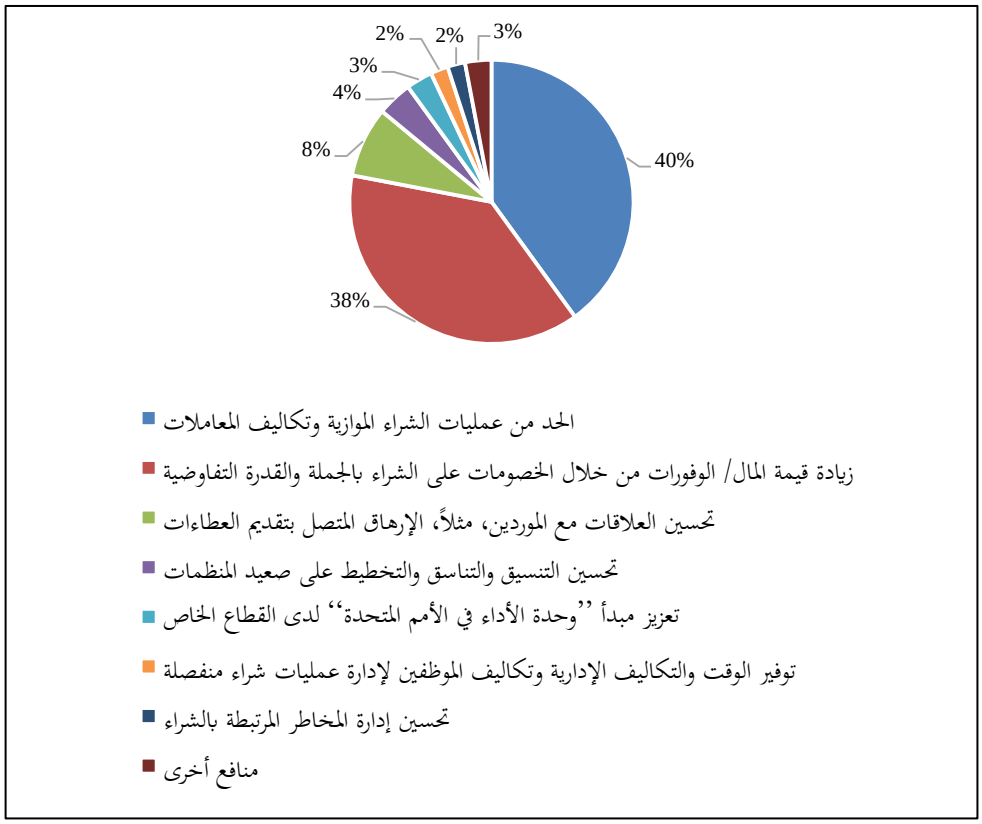

١١ - وقد طلب من المكاتب والمشاريع، حيثما أمكن، تقديم معلومات عن الوفورات المباشرة المتأتية من المبادرة أو النشاط. وفي عام ٢٠١٦، وحيثما كان ثمة وفورات فعلية، أبلغت الوكالات الثلاث عن ١٤٥ نشاطا من أنشطة الشراء المشترك من مجموع حجم الاتفاق طويل الأجل بمبلغ ٦٧١ ١٨٠ ٢٥ دولارا. ويعرض الشكل ٤ أدناه توزيعاً للنسب المئوية المقدرة للوفورات المتحققة في تلك الحالات المبلَّغ عنها. وفي المتوسط، تمكَّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تحقيق وفورات بلغت ٩ في المائة في الحالات التي كان فيها ذلك هو الهدف، في حين تحققت وفورات بلغت أكثر من ٥٠ في المائة في ١٠ في المائة من الحالات (معظمها، عمليات شراء منخفضة القيمة).

الشكل ٤

النسب المئوية للوفورات المتحققة في ١٤٥ من الأنشطة المبلَّغ عنها

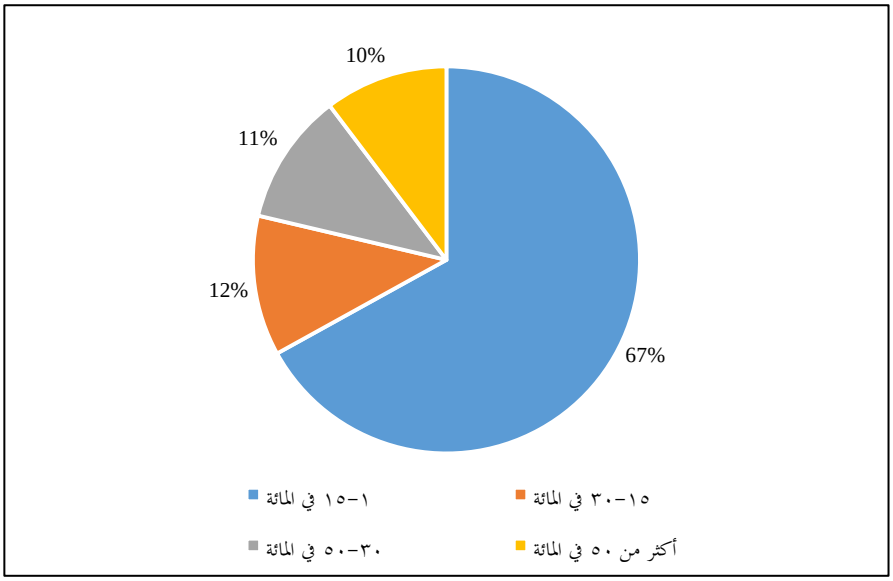

التوزيع الإقليمي لعمليات الشراء المشتركة

١٢ - إن عمليات الشراء المشتركة التي أجريت مباشرة في البرامج والمشاريع والمكاتب القطرية واضحة في كل المنظمات الثلاث. ويبيّن الشكل ٥ أدناه التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة في عام ٢٠١٦.

الشكل ٥

التوزيع الإقليمي لأنشطة الشراء المشتركة

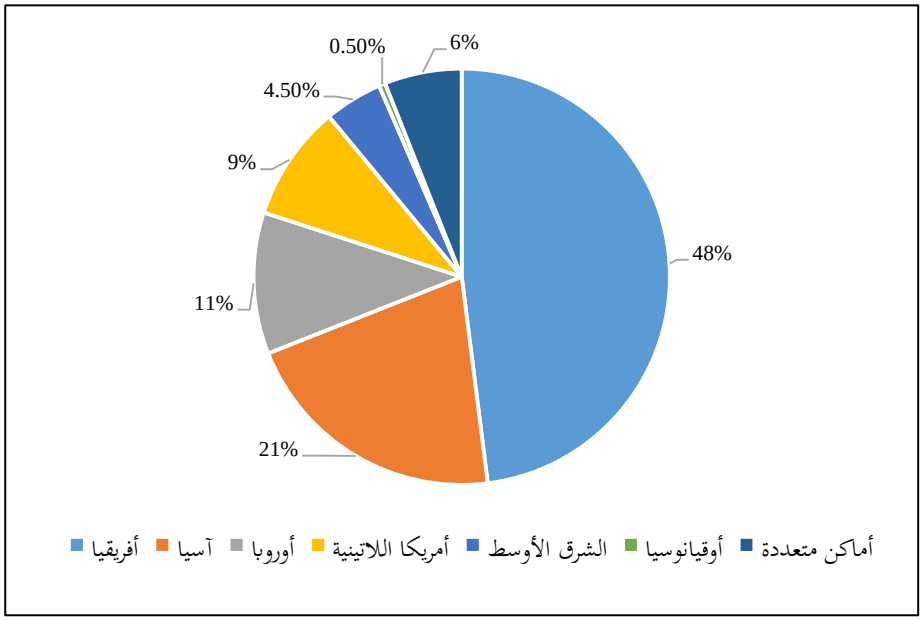

بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات

١٣ - التزمت الأمم المتحدة بمنح حجم مشترياتها حق الدخول إلى الأسواق، مما يكفل المنافسة المفتوحة والإنصاف. وتظل بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات مورداً قيّماً من موارد الشراء عبر الإنترنت لمجتمع الأمم المتحدة، إذ تتيح لأكثر من ٠٠٠ ٢١٧ بائع مسجل الوصول إلى ٢٩ منظمة من منظمات الأمم المتحدة. ومنذ بدء إصلاح إجراءات تسجيل البائعين في أواخر عام ٢٠١٣، شهدت تسجيلات البائعين زيادة بنسبة ٢١٥ في المائة. وزادت التسجيلات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة تعدت ٢٩٧ في المائة، إذ تسجل أكثر من ٠٠٠ ٧٥ بائع من تلك البلدان، وهو ما يمثل ٦٣ في المائة من جميع البائعين المسجلين.

١٤ - وفي الآونة الأخيرة، أنجزت أمانة البوابة، التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المرحلة الثالثة من إصلاح إجراءات تسجيل البائعين، مما أدخل مزيدا من التحسينات الاستراتيجية. ونتيجة لما أدخل من تحسينات في وقت لاحق، تضم البوابة الآن مجموعة واسعة من المحتويات التي زادت من كفاءة وفعالية عمليات الشراء بالنسبة للمنظمات المشاركة، بما في ذلك المعلومات والبيانات الشاملة ذات الصلة بأوساط المشترين والبائعين. وتوفر البوابة قدرات موسعة في البحث لمساعدة موظفي الشراء على إيجاد معلومات عن المواصفات الموحدة، والعقود الممنوحة، والاتفاقات الطويلة الأجل، وأهلية البائعين، وغير ذلك من المعارف المشتركة. وهذ المعارف تشمل معلومات عن مواضيع الشراء الرئيسة من قبيل التكوين المهني، والمواءمة، والشراء التعاوني، ونظم ترميز الأصناف، والشراء المستدام، وتقييم البائعين وتقييم الأداء، وإدارة العقود. وتقوم البوابة الآن بفحص البائعين تلقائياً في ضوء قوائم الأمم المتحدة والبنك الدولي المتعلقة بالجزاءات، مما يمدّ المنظمات بأداة قوية للعناية الواجبة، ويوفر الوقت والمال.

تزايد استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل

١٥ - يزداد استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل ازدياداً مطرداً داخل دوائر الشراء في الأمم المتحدة، حيث قامت الوكالات بأحد الأمرين التاليين:

(أ) استخدام اتفاقات أو عقود طويلة الأجل تخص منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة (''نهج التعاضد'') لخفض التكاليف الإدارية، للاستفادة من أسعار تفضيلية متحققة فعلاً، أو للاستفادة، في بعض الحالات، من الخبرة التي اكتسبتها المنظمة الأخرى في شراء مجموعات سلعية معينة؛

(ب) التعاون في عملية مشتركة لطلب عروض (''نهج الوكالة الرائدة''). وعندما تتعلق مشاريع الشراء بأصناف ذات صلة وثيقة بولاية إحدى المنظمات، فإن إعطاء تلك المنظمة مركز ''الوكالة الرائدة'' سيزيد من تحسين عملية الشراء. ويُستخدم هذا النموذج لتوحيد أحجام المشتريات بغية تحقيق معدلات وأسعار قد لا تستطيع منظمة واحدة أن تحصل عليها لوحدها. ويمكن لهذا النموذج، في نهاية المطاف، أن يقلل أوجه القصور ويخفف عبء العمل عن جميع المنظمات المشاركة.

١٦ - وأعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن ٤٢٤ مبادرة للشراء المشترك من أجل إبرام واستخدام اتفاقات طويلة الأجل في عام ٢٠١٦. وقد صنِّف ثلثا تلك المبادرات والأنشطة (٦٦,٧ في المائة) تحت ''نهج التعاضد''، والثلث

المتبقي (٣٣,٣ في المائة) تحت ''نهج الوكالة الرائدة''. ويبيّن الجدولان ٣ و ٤ أدناه حصص مختلف أصناف السلع والخدمات في مبادرات وأنشطة الشراء المشترك المشار إليها.

الجدول ٣

أكبر أصناف السلع والخدمات المشتراة باستخدام "نهج التعاضد"

الأصناف – ''نهج التعاضد''	*الحصة من مجموع الأنشطة (النسبة المئوية)*
تكنولوجيا المعلومات والبث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٥ في المائة
خدمات السفر والأغذية والسكن والترفيه	٢١ في المائة
العقاقير والمستحضرات الصيدلانية	١٣ في المائة
خدمات النقل والتخزين والبريد	٨ في المائة
المعدات والملحقات واللوازم الطبية	٧ في المائة
خدمات أخصائيي الإدارة والأعمال والخدمات الإدارية	٥ في المائة
خدمات الدفاع الوطنيّ وحفظ النظام العامّ والأمن والسلامة	٥ في المائة
المركبات الآلية والملحقات والمكوّنات	٤ في المائة
المعدات واللوازم والملحقات المكتبية	٣ في المائة
الخدمات الهندسية والبحثية والخدمات القائمة على التكنولوجيا	٣ في المائة
أصناف أخرى	٦ في المائة

الجدول ٤

أكبر أصناف السلع والخدمات المشتراة باستخدام "نهج الوكالة الرائدة"

الأصناف – ''نهج الوكالة الرائدة''	*الحصة من مجموع الأنشطة (النسبة المئوية)*
خدمات السفر والأغذية والسكن والترفيه	٤٤ في المائة
خدمات النقل والتخزين والبريد	١٣ في المائة
تكنولوجيا المعلومات والبث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية	٨ في المائة
المعدات والملحقات واللوازم الطبية	٧ في المائة
خدمات أخصائيي الإدارة والأعمال والخدمات الإدارية	٥ في المائة
الخدمات المالية وخدمات التأمين	٤ في المائة
المركبات الآلية والملحقات والمكوّنات	٤ في المائة
العقاقير والمستحضرات الصيدلانية	٤ في المائة
المعدات والملحقات واللوازم المكتبية	٣ في المائة
خدمات التحرير والتصميم والغرافيك والفنون الجميلة	٣ في المائة
أصناف أخرى	٥ في المائة

الاتفاقات الطويلة الأجل المتاحة في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات

١٧ - تعمل منظمات الأمم المتحدة على تعزيز التعاون من خلال تبادل واستخدام الاتفاقات الطويلة الأجل. ويتضح ذلك من التزايد المطرد لعدد منظمات الأمم المتحدة التي وضعت اتفاقات طويلة الأجل أتيحت عبر بوابة الأمم المتحدة. وهناك أكثر من ٥٥٤ اتفاقا ساريا من الاتفاقات الطويلة الأجل ومتاحة عبر البوابة العالمية، تشمل ٢٠ قطاعا صنفياً. وهذا ما يعزز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة، ويوفر إمكانية الاستخدام الكفؤ لموارد الشراء، ويرسي الأسس لتحقيق الوفورات وتجنُّب التكاليف.

١٨ - وفي عام ٢٠١٧، انصب التركيز الأساسي لأمانة بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات على الاستمرار في الاستناد إلى خواص وأداء العناصر القائمة التي وُضعت في إطار مشروع تطوير الصيغة الثالثة من بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات ”UNGM 3.0“ (انظر الفقرة ٢٣ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، يتم التأكيد بشكل خاص على تشغيل وتحديث البوابة المؤسسية التي أُنشئت مؤخرا لغرف التجارة ووكالات ترويج التجارة من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى سوق الأمم المتحدة وتوعية البائعين على الصعيد العالمي. ويتم التركيز بوجه خاص على تطوير قدرة الواجهة البينية للنظام على مواصلة تيسير التكامل بين نظام الأمم المتحدة للشراء الإلكتروني والنظم المركزية لتخطيط الموارد من أجل زيادة أتمتة عمليات الشراء والإشعارات الخاصة بوجود عطاءات.

أفرقة الشراء المشتركة، إضفاء الطابع الرسمي على التعاون، والحد الأدنى من عمليات الشراء الموحدة

١٩ - إن إضفاء الطابع الرسمي محلياً على عملية الشراء المشتركة بواسطة فريق معنيّ بعمليات الشراء المشتركة أو الموحَّدة، أو عن طريق أنشطة الشراء التعاونية، يضع الأسس اللازمة لتحديد طرق جديدة تمكِّن عملية الشراء من مواصلة إضافة قيمة إلى البرامج والمشاريع. وبفضل هذه الأفرقة، تُحدَّد احتياجات الشراء المشترك بين الوكالات على الصعيد المحلي، وتوضع خطط العمل لتنفيذ أنشطة التزوُّد المشتركة. وفي عام ٢٠١٦، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن ٢٢ مبادرة ونشاطاً للشراء المشترك عن طريق أفرقة معنية بعمليات الشراء المشترك أو عن طريق التعاون على وضع المواصفات وأنشطة التزوّد.

٢٠ - ويشير الحد الأدنى من الشراء الموحد إلى الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها معا كشكل من أشكال التعاون في الأمم المتحدة لتوفير التكاليف والجهود، بما في ذلك: تبادل المواصفات، أو وضع مواصفات موحدة، والتزوّد المشترك، والمشاركة في الحلقات الدراسية التجارية المتعدد الوكالات، أو التعاون على شراء الاحتياجات المشتركة المتكررة المنخفضة القيمة. وفي عام ٢٠١٦، أبلغ البرنامج الإنمائي، وصندوق السكان، ومكتب خدمات المشاريع عن ٦٥ مبادرة ونشاطا للشراء المشترك انطوت على حد أدنى من عمليات الشراء الموحدة.

استخدام خدمات الشراء التي تخص منظمات أخرى

٢١ - من المناسب أو الضروري، في عدد من المواقع والظروف، أن تقوم وكالة بالشراء مباشرة من منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو الطلب إلى منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة القيام ببعض أنشطة الشراء بالنيابة عنها. وهو نهج في الشراء المشترك مفيد على الخصوص للشراء في الأصناف التي توجد فيها ولاية، أو خبرة معترف بها، أو موارد متاحة لشراء سلع أو أشغال أو خدمات معيَّنة.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٦، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن ٣٣ حالة جرى فيها الشراء بالاشتراك مع منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو عن طريق دائرة المشتريات في تلك المنظمة. ومن حيث الحجم النقدي، مثلت تلك الحالات مشتريات مباشرة بأكثر من مليوني دولار من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

ثالثا - أبرز الأنشطة الجارية في عام ٢٠١٧

مواصلة تعزيز بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات

٢٣ - في عام ٢٠١٦، واصلت أمانة بوابة الأمم المتحدة للمشتريات تعزيز أداء البوابة في إطار مشروع تطوير الصيغة الثالثة من البوابة 'UNGM 3.0'. وشملت العناصر المعزَّزة ما يلي:

(أ) التحسُّن في تحديد البائعين المشمولين بالجزاءات، مما يمكن من تسليط مزيد من الضوء على الممارسات المحظورة؛

(ب) إنشاء بوّابة مؤسسية لغرف التجارة ووكالات ترويج التجارة من أجل زيادة توعية البائعين على الصعيد العالمي؛

(ج) القدرة على تسجيل الاستشاريين الأفراد؛

(د) القدرة على ضبط ونشر المعلومات عن الشركاء المنفذين الذين يمارسون الاحتيال.

الخدمات اللوجستية العالمية المقدمة من طرف ثالث

٢٤ - يشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جزءاً من عملية مناقصة تعاونية للخدمات اللوجستية العالمية المقدمة من طرف ثالث تتولى قيادتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقد بدأت هذه العملية في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن تكتمل في النصف الثاني من عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تسفر الاتفاقات الجديدة الطويلة الأجل عن تحسين التجارة وإمكانية الاطلاع على الشحنات؛ وجعل المساءلة أكثر وضوحا؛ وتحسين الشفافية عن طريق سياسة ''السجل المفتوح''؛ وتحسين إدارة الأداء من خلال وضع مؤشرات أداء رئيسية موحدة في كافة الوكالات المشاركة.

إطلاق موقع الأمم المتحدة للشراء الإلكتروني United Nations Web Buy Plus

٢٥ - في السنة الماضية، أبلغ مكتب خدمات المشاريع عن وضع وإطلاق حل للتجارة الإلكترونية للاستعاضة عن موقع الأمم المتحدة للشراء الإلكتروني. والحل الجديد، المعروف الآن باسم ''United Nations Web Buy Plus''، والذي وضع داخل الأمم المتحدة، أُتيح للبائعين في أواخر عام ٢٠١٦، كما أُتيح للعملاء والشركاء في مطلع عام ٢٠١٧. ويوفر هذا النظام للمستخدمين والشركاء والبائعين حلا سهل الاستعمال ومصمماً ليلائم احتياجات عملية الشراء، إذ يتيح لما يقرب من ٥٠٠ مستخدم من ٢٠٠ كيانات تنظيمي إمكانية الوصول إلى فهرس متنام من الأصناف ذات الصلة بدوائر المعونة والعمل الإنساني. ويتيح موقع United Nations Web Buy Plus لمكتب خدمات المشاريع زيادة قدرته على خدمة العملاء في مشترياتهم بطريقة تستجيب لمتطلباتهم وتتسم بالكفاءة، مما يعزز موقفه

باعتباره مقدِّم خدمات شراء ذات قيمة مضافة لمنظمات الأمم المتحدة والشركاء والعملاء الآخرين. وفي عام ٢٠١٧، يجري مزيد من التطوير لتمكين مكتب خدمات المشاريع من العمل بشكل أوثق مع العملاء والشركاء والموردين من خلال عمليات متكاملة بين النظم، فضلا عن زيادة عروضه في عدد من الأصناف، مع تمكين جميع المشاركين من الحصول على السلع والخدمات ذات الصلة بالأمم المتحدة وشركائها.

التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي

٢٦ - في العام الماضي، أبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن مبادرة تعاونية تجمعه مع برنامج الأغذية العالمي تضم خبرة الصندوق في شراء لوازم الصحة الإنجابية تحت القيادة اللوجستية لبرنامج الأغذية العالمي. وبدأت مبادرة ''إقامة الشراكات من أجل تحقيق نتائج في سلسلة الإمداد'' في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بهدف تحقيق وفورات في الحجم ذات منفعة متبادلة.

٢٧ - وتلك المبادرة التجريبية، التي ركزت على الأنشطة التمهيدية لسلسلة الإمداد، أتاحت لبرنامج الأغذية العالمي الدعم والتنظيم اللوجستي لعدد من الشحنات المرسلة من صندوق السكان إلى ٢٠ بلدا تجريبيا. وتلك البلدان العشرين المختارة، كان من الصعب في الغالب الوصول إليها، وكانت من البلدان غير الساحلية و/أو البلدان التي تشكل ممرات تستخدَم لأغراض غير تجارية. وخلال المرحلة الأولى من المشروع، تم بنجاح إيصال عدة شحنات إلى العديد من الطرق المستخدمة لأغراض غير تجارية وإلى المكاتب القطرية لصندوق السكان التي يصعب الوصول إليها. كما شهدت المرحلة الأولى عملية التسليم الناجحة لعدد من لوازم الصحة الإنجابية المنقذة للحياة لحالات الطوارئ الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وهايتي واليمن.

٢٨ - أما المرحلة الثانية من المبادرة، التي ستتواصل طوال عام ٢٠١٧، فتهدف إلى استكشاف مجالات جديدة للتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك المضي في توسيع نطاق الأنشطة القطرية النهائية.

تعزيز القدرات في مجال الشراء

٢٩ - تمثل عملية الشراء العمومي حصة كبيرة من نفقات البلدان واستثماراتها، والتي غالباً ما تصل إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٤٠ في المائة من مجموع الميزانيات العامة. وعملية الشراء العمومي هي العملية التي تحوَّل من خلالها أموال عامة إلى سلع وأشغال وخدمات عامة. وعملية الشراء العمومي الفعالة عنصر أساسي في أي مبادرة للحد من الفقر، لأن الشرائح الفقيرة والأضعف بين السكان هي الأكثر اعتمادا على الخدمات والهياكل الأساسية العامة.

٣٠ - وأطلق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خدماته الاستشارية استجابة للطلبات المتزايدة من المنظمات الحكومية. ويقدم المكتب المساعدة التقنية والإدارية في مجال الشراء، مستفيداً في ذلك من خبرته في سياق الأطر التنظيمية المحلية ومعزّزاً عمليات الشراء والنظم المالية المحلية. كما تقدم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خدمات مماثلة.

٣١ - وقد عزز المكتب قدرته على العمل مع البلدان على المستوى غير المتصل بالمعاملات، مستكملا بذلك طريقته التقليدية في العمل باعتباره وكيلا للمشتريات. ويتم إنشاء أفرقة عمل مشتركة مع موظفي الكيان، ووضع خطط للعمل التعاوني، حيث يقدم المكتب الدعم التقني والإداري للمسؤولين

العاملين في إطار الشراء المحلي بموجب الإطار التنظيمي الخاص بهم والذين يطبقون نظمهم المحلية. ويتمثل أحد الأمثلة على نماذج العمل الناجحة في المشاركة في المناقصات المعقدة والكبيرة الحجم، مما يسهم في تحقيق وفورات كبيرة، وفي العمل مع المديرين المحليين على توجيه جزء من هذه الوفورات إلى القيام بعمل تشخيصي (أي تقييمات كفاءة عملية الشراء) ومبادرات بناء القدرات، على النحو الذي تم في ولاية خاليسكو، بالمكسيك. ومن منظور فريق الخدمات الاستشارية، ضمت عمليات الشراء التعاوني جميع وكالات الشراء العمومي في حكومة الولاية لمناقشة قانون الشراء العمومي الجديد للولاية، مما أدى ليس فقط إلى تحسين نوعية الإطار التنظيمي وإنما أيضا إلى تحديد فرص الشراء المشترك بين مختلف الكيانات الحكومية.

٣٢ - وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، ثلاثة مستويات من الدورات الدراسية الخاصة بمشتريات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، والتي صُدِّقت حسب الأصول وأُتيحت لجميع وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية من أجل إضفاء الطابع المهني على وظيفة الشراء في منظومة الأمم المتحدة والقطاع العام. وفي جملة بادرات العرفان والتقدير، تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، في عام ٢٠١٢، جائزة الامتياز الأوروبية لسلسلة الإمداد على ما أسهما به من تدريب وتطوير مهني. والبرنامج الإنمائي هو الشريك المفضل للحكومات في تنفيذ برامج تنمية القدرات في مجال الشراء العمومي. وبرامج التدريب ومنح الشهادات على نطاق واسع وعلى مستوى البلد في مجال الشراء، تم تنفيذها في بربادوس، وترينداد وتوباغو، وغيانا، وليبريا، كما يستعد مزيد من البلدان لتلقي الدعم المماثل في عام ٢٠١٧. وتشمل هذه الأنشطة أيضا تنقيح سياسات وإجراءات الشراء، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وإجراء إصلاحات في مجال الشراء العمومي. وفي عام ٢٠١٦، درَّب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٤٠ موظفا حكوميا، و ٩٤٢ موظفا في الأمم المتحدة، و ٢٥٨ موظفا في البرنامج الإنمائي من خلال الدورات الدراسية التي يقدمها البرنامج الإنمائي/المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني والاستشاري في مجال الشراء إلى حكومتي توغو والسنغال فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع ضخمة لتطوير الهياكل الأساسية تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار في كل بلد على مدى فترة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات. وتم التعاقد مع موظفين وطنيين للعمل في تلك المشاريع. وقد أوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موظفين لدعم أفرقة المشاريع.

فريق تخطيط الإمدادات المنسقة التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان/وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

٣٣ - تُنفَّذ أنشطة الشراء التعاوني أيضا مع شركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك فريق تخطيط الإمدادات المنسقة الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وواصل الفريق عمله طوال عام ٢٠١٦، وتحديدا فيما يتعلق بتنسيق وسائل منع الحمل القابلة للزرع باستخدام أنبوبة واحد وأنبوبتين، ووسائل منع الحمل بالحقن تحت الجلد. ودعم فريق تخطيط الإمدادات المنسقة الجهود المبذولة لتأمين تمويل إضافي للعديد من البلدان من أجل تجنب نفاد المخزون مع الحرص أيضا على تخصيص أي قدرة غير مستخدمة (بسبب إلغاء أوامر، مثلاً) على الفور للبلدان الأشد احتياجا لها. وعمل الفريق أيضا على نحو وثيق مع الشركة الصانعة لمانع الحمل ذي

الأنبوبة الواحدة من أجل كفالة التوزيع العادل لوسائل الحمل الغُفل المزروعة/الخاصة بالتدريب لاستخدامها في تدريب الأخصائيين الطبيين في البلد.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٧، سيواصل الفريق العمل على تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق مزيد من الكفاءة والحد من المخاطر المرتبطة بالإمدادات العالمية لجميع البرامج التي تتلقى الدعم من السلع الأساسية لتنظيم الأسرة، من خلال العمل بشكل مستمر وتعاوني على وضع خطط للتنبؤات والإمدادات. وسوف يدعم الفريق مورِّد ثالث مؤهل مسبقا من قبل منظمة الصحة العالمية في الدخول إلى أسواق وسائل منع الحمل القابلة للزرع، ويقود الجهود الرامية إلى مواصلة نشر مدربين على زرع مانع الحمل ذي الأنبوبة الواحدة في البلدان التي تنتقل من الزرع ''الكلاسيكي'' إلى ''الجيل الجديد'' من الزرع ذي الأنبوبة الواحدة. وسيواصل الفريق أيضا توفير منبر للعمل مع المنظمات الأخرى على معالجة المسائل المحددة التي تؤثر على توافر منتجات تنظيم الأسرة والحصول عليها.

شراء صندوق الأمم المتحدة للسكان رفالات لصالح الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا

٣٥ - في عام ٢٠١٦، وقع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وصندوق الأمم المتحدة للسكان اتفاقا يقوم صندوق السكان بموجبه بشراء رفالات لصالح الصندوق العالمي بدءا من عام ٢٠١٧. وهذه المبادرة للشراء التعاوني ستهيئ الظروف لصندوق السكان، وهو أكبر مشتر عمومي للرفالات، لكي يواصل تشكيل الأسواق. وهذا مثال جيد للكيفية التي تمكنت بها المنظمات الكبيرة من تجنب النهج الانعزالي للمشتريات من أجل إيجاد منافع متبادلة وتحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر.

الاستدامة

٣٦ - في ٢٠١٦، أقر المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مرة أخرى بوصفه جهة رائدة في مجال الشراء المستدام (باعتباره أحد المنظمات الخمس على الصعيد العالمي التي منحها المعهد الشهادة الذهبية). وبغية دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الشراء المستدام في منظومة الأمم المتحدة، سيواصل مكتب خدمات المشاريع تدريب موظفي الشراء من مختلف الوكالات على معايير الأمم المتحدة المتعلقة بالشراء المستدام. وقد وُضعت هذه الدورة التدريبية بالتعاون مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي مطلع عام ٢٠١٧، قام مكتب خدمات المشاريع بتدريب الموظفين الرئيسيين في مقر شعبة الإمدادات التابعة لليونيسيف في كوبنهاغن، وفي وقت لاحق من هذا العام، يأمل المكتب في تنظيم دورة تدريبية مشتركة في مجال الشراء المستدام في جنيف مع أهم الجهات المشترية من مختلف الوكالات.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٧، سيقوم المكتب مرة أخرى بإدارة عمليات الشراء المشتركة للتخفيضات في انبعاثات الكربون بالنيابة عن عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. وتمشيا مع الممارسة المتبعة في السنوات السابقة، سيكون المكتب مسؤولا عن وضع المتطلبات، وإدارة عملية تقديم العطاءات وإجراء التقييمات التقنية للعروض. وفي السنوات السابقة، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لصندوق النقد الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة التجارة العالمية في التعويض عن انبعاثات غازات الدفيئة من خلال هذه العملية.

٣٨ - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريبية جديدة تحت عنوان ''مقدمة إلى المشتريات العامة المستدامة'' لصالح الموظفين في جميع وكالات الأمم المتحدة في مواقع متعددة. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا على إدراج تكلفة دورة الحياة ومعيار الاستدامة في المستويات الثلاثة لبرامج المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد المتعلقة بمنح الشهادات. وقد أُبرم العديد من الاتفاقات الطويلة الأجل في مجال الطاقة الشمسية وأتيحت لجميع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة من أجل زيادة استخدام مصادر الطاقة البديلة.

دراسة السلع على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - يشارك كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مشروع مستمر لدراسة السلع الأساسية في إطار شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى (بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). ويرمي هذا المشروع، الذي بدأ في عام ٢٠١٦ ويستمر خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، إلى رسم صورة أدق لأصناف وحجم السلع والخدمات في منظومة الأمم المتحدة برمّتها والتي يمكن شراؤها على نحو مشترك، وما يترتب على ذلك من وفورات محتملة. وحتى الآن، تم اختبار ٣٢ صنفا من السلع والخدمات، وأُجري تحليل للبائعين العموميين على نطاق المنظمات المشاركة. وستقوم المرحلة الثانية من هذا المشروع (الجارية حاليا) بتحديد الأصناف العشرة النهائية التي ينبغي وضعها على قائمة الأولويات، وستضع حلولا لقاعدة البيانات الخاصة بإدارة شؤون الموردين ومشروع شكل نمطي لنموذج تعاقدي مشترك.

الأنشطة الجارية المتعلقة بالمشاريع والبرامج

٤٠ - تشكّل عمليات الشراء المشتركة أو مواءمة إجراءات الشراء مجالا للتركيز بالنسبة لعمليات الشراء على الصعيد القطري. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، خصوصاً، على تحديد موقع كل مكتب قطري إزاء عمليات الشراء المشتركة ويبحث عن مجالات للتحسين. وفي عام ٢٠١٦، أجرى صندوق السكان، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، دراسة استقصائية لتحديد القيود الحالية على مبادرات الشراء المشترك على الصعيد القطري. وهذه الدراسة الاستقصائية التي أجريت مع ثلاثة بلدان تمارس عمليات الشراء المشتركة في إطار استراتيجية تسيير الأعمال، حددت ثلاث قيود رئيسية: (أ) الافتقار إلى الالتزام والتعاون والمشاركة من الوكالات المشاركة؛ و (ب) مقاومة التغيير (التدفقات/الإجراءات)؛ و (ج) الافتقار إلى الاتساق نظرا لاختلاف الأطر. وسوف يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هذه المعلومات لمواصلة تحسين دعمها وتوجيهه في تيسير المبادرات المشتركة في المستقبل.

رابعا - الخلاصة

٤١ - أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اهتماما متواصلا بعمليات الشراء المشتركة في عام ٢٠١٦، فأطلقت هذه الكيانات الثلاثة مبادرات وأنشطة على الصعيد العالمي ودعمتها وشاركت فيها بحثاً عن المنافع والفرص اللازمة لتحقيق وفورات ومكاسب في مجال الكفاءة. وكما هو موثق في هذا التقرير، فإن هذه المبادرات

والأنشطة ليست ذات طابع إداري فحسب – كما كانت عليه عند بدئها في عام ٢٠١١ – بل تشمل مجموعة واسعة من المنتجات والقطاعات، في دعم مباشر للمشاريع والبرامج.

٤٢ – وتواصل مبادرات الشراء المشتركة توفير منافع ملموسة وغير ملموسة على حدّ سواء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ولمنظمات أخرى مشاركة تابعة للأمم المتحدة. وتشمل هذه المنافع تحقيق الوفورات، وتجنّب التكاليف، والقضاء على الازدواجية في العمل، وزيادة الاتساق، مما يؤدي إلى تعزيز المشاريع وعمليات الشراء في المكاتب القطرية.

٤٣ – وسيواصل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع فرص الشراء المشترك في كل من المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، كما ستستمر في زيادة مستويات التزامها بالعمل معا سعياً إلى تحقيق الفرص عبر مجموعة واسعة من المنتجات، وتبادلها مع منظومة الأمم المتحدة ككل.